

GEF/A.4/CRP.1/Rev.1
26 مايو/ أيار 2010

الجمعية العمومية الرابعة لصندوق البيئة العالمية
بونتا دل إستي، أوروغواي
24-28 مايو/ أيار 2010

البند رقم 18 على جدول الأعمال

موجز مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة

مقدمة

1. انعقدت اجتماعات الجمعية العمومية الرابعة لصندوق البيئة العالمية في بونتا دل إستي، أوروغواي، في 24-28 مايو/ أيار 2010. وشاركت في هذه الاجتماعات وفودٌ تمثلُ 181 بلداً، والهيئات التابعة لصندوق البيئة العالمية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المباشرة. وناقشت ستة اجتماعات مائدة مستديرة متزامنة محوري التركيز المُحدد في إطار إصلاحات الفترة الخامسة لتجديد موارد صندوق البيئة العالمية، وهما: (أ) تعزيز التزام البلدان وشعورها بملكية المشروعات؛ (ب) تحسين فعالية عمل صندوق البيئة العالمية وكفاءته. ويتضمن هذا الموجز القضايا الرئيسية التي جرت مداولتها في هذه الجلسات.

الحكومة

2. أعرب المشاركون عن تقديرهم وإدراكهم أن صندوق البيئة العالمية هو آلية مالية مهمة تشغل حيزاً مختلفاً في النظام المالي الدولي، بالنظر لأن الصندوق يضطلع بدعم تنفيذ المبادئ المُتفق عليها في ريو. إلا أن البعض شعر أن الصندوق هو منظومة هيكلية للمانحين، وأن مجلسه يحظى باطراد بالأولوية على الجمعية العمومية فيما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية الرئيسية.

مراعاة اعتبارات البلدان

3. هناك توافق تام في الآراء بأن التزام البلدان وشعورها بملكية المشروعات، بما في ذلك المشروعات التي يمولها الصندوق، هو أحد محددات النجاح. فهذا الالتزام يُمثل، أولاً وقبل كل شيء، قضية وطنية وأداة لاضطلاع البلدان بما عليها من مسؤوليات. ومن ناحية ثانية، يشعر بعض المشاركين أن للجوانب الإقليمية للمشاكل البيئية أهمية كبيرة أيضاً.

4. شددت عدة بلدان على أهمية استمرار صندوق البيئة العالمية في إسناد عملية تحديد المشروعات إلى المستوى الوطني. وأكدت البلدان مجدداً على الحاجة إلى التنسيق بين برامج الصندوق من جهة، والخطط والسياسات الوطنية المعنية بالتنمية البشرية وإستراتيجيات الحد من الفقر من جهة أخرى. وأعربت بعض البلدان عن رغبتها في معرفة الكيفية التي يعترف المجلس اتباعها في تنفيذ مبادئ إعلان باريس في ظل تجزؤ مصادر التمويل. ودعا بعض المشاركين إلى تحسين التنسيق بين الصندوق والجهات الأخرى المانحة.

5. يجب إصلاح نظام مراكز تنسيق عمليات صندوق البيئة العالمية من أجل تشجيع تعميق البُعد المؤسسي في مشاركات الصندوق مع البلدان. ويمكن أن يساعد الصندوق أيضاً في تنمية خبرات تخصصية وطنية مركزة تساعد في فهم الصندوق وإعداد مشروعاته وتنفيذها. وتمس الحاجة إلى ضمان تعزيز مشاركة مراكز تنسيق الاتفاقيات في عمل الصندوق. لكن البعض رأى أنه بما أن الصندوق هو برنامج لتسهيل التمويل، من الضروري تحقيق التوازن في الوظائف والمهام المنوطة بالصندوق، نظراً لوجود وكالات متخصصة أكثر استعداداً وجاهزية لإنجاز مهام بناء القدرات.

6. أعربت البلدان ذات القدرات الأقوى عن رأيها بوجود أن تكون هي "المتحركة في المشروعات" وضرورة أن يراعي الصندوق ظروف البلدان وقيامها بوضع إستراتيجياتها بما يتفق مع أولوياتها الوطنية، بالإضافة إلى أن تكون ممارسات وضع

البرامج الوطنية اختيارية إلى أبعد الحدود وغير قائمة على الوصفات الجاهزة المفروضة. ولتفادي الالتباس، يجب أن تقوم مراكز تنسيق عمليات الصندوق بتيسير تدفق المعلومات بين النظراء الوطنيين والهيئات التابعة للصندوق. علاوة على ذلك، يعتبر انتظام الاتصالات بين الأمانة العامة للصندوق والبلدان أمراً بالغ الأهمية. ونوهت بعض البلدان بالحاجة إلى التواصل والعمل مع الصندوق عبر لغات مختلفة.

7. من جانبها، تقر البلدان أيضاً أنها افقرت في الكثير من الحالات إلى القدرات أو الوسائل اللازمة للتنسيق الضروري للمشروعات حتى تعكس الأولويات والسياسات الوطنية بصورة كاملة.

بناء القدرات

8. يجب إعادة النظر في عمليات بناء القدرات المرتبطة ببرامج صندوق البيئة العالمية. إذ يتعين على الصندوق التمييز بمزيد من الدقة والحرص بين البلدان ذات القدرات المختلفة في سياق تحديده لشروط المشاركة، فعلى سبيل المثال ربما تكون البلدان الخارجة من الصراعات، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، وأقل البلدان نمواً، والبلدان الأخرى المعرضة للمعاناة في حاجة إلى المزيد من المساعدات في إعداد وتنفيذ مشروعات الصندوق.

9. أعربت البلدان ذات القدرات الأضعف عن رأيها بشأن وجوب إعادة النظر في نظام اللجان التوجيهية الوطنية بما يحقق فعالية أداء الوظائف والمهام المنوطة بها واشتمال الكيانات الأخرى المتخصصة في مختلف مجالات ومحاور تركيز صندوق البيئة العالمية. علاوة على ذلك، يجب تجسيد نظام اللجان التوجيهية بصورة أفضل في الهيكل المؤسسي الوطني. فمن شأن ممارسات إطار حافظة العمليات الوطنية تمكين البلدان من تحقيق المزيد من التناغم والانسجام البناء مع البرامج والخطط الوطنية. ونتيح هذه الممارسات فرصة فريدة لاستخدام موارد الصندوق من قبل تلك البلدان المحتاجة إلى المساعدة في تمويل إجراء هذه الممارسة.

10. صدرت توصية شاملة بشأن وجوب أن يكون الصندوق منبرا لتسهيل تبادل المعلومات بين البلدان المتلقية للمساعدات من خلال الحلقات الدراسية الإقليمية، وجولات الحوار، إلى ما غير ذلك، من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاستفادة من ذلك كوسيلة لبناء القدرات.

قضايا التمويل

11. لا يزال التمويل المشترك يمثل عقبة وخاصة أمام أقل البلدان نمواً ومنظمات المجتمع المدني الساعية إلى الحصول على تمويل من صندوق البيئة العالمية. وشعر بعض المشاركين أن القواعد المعنية بالتمويل المشترك غير واضحة ومن الصعب فهمها إلى حد بعيد، وهو ما يشكل في حد ذاته أحد الحواجز القائمة. وقدم ممثلو منظمات المجتمع المدني معلومات عن تراجع مشاركة هذه المنظمات في حافظة عمليات الصندوق، في حين أن نهج تعزيز التزام البلدان وشعورها بملكية المشروعات يجب أن يتجاوز نظام الهيئات الحكومية ليشمل منظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة. وانطلق تأكيد مماثل لبحث مشاركة القطاع الخاص في برامج الصندوق. وعلى الرغم من أن نظام تخصيص موارد الصندوق قد أدى إلى تحسين التزام البلدان وشعورها بامتلاك برامج الصندوق الخاصة بها، فإن مجموعة صغيرة من البلدان ترى أن الهيئات الشريكة والتابعة للصندوق لا يروق لها عموماً العمل مع البلدان ذات المخصصات الأصغر حجماً. ومن المهم تحقيق المرونة في استخدام الموارد المالية في إطار نظام تخصيص الموارد بالنسبة للبلدان ذات الأنصبة الأصغر. وكانت هناك أيضاً دعوة إلى زيادة الشفافية من حيث المعلومات الخاصة بالرسوم التي تدفع للهيئات وكيفية استخدامها.

12. يلعب برنامج المنح الصغيرة دوراً في بناء وتعزيز التزام البلدان وشعورها بملكية المشروعات لأنه يتيح الفرصة أمام أطراف عديدة من الأطراف صاحبة المصلحة المباشرة في المشاركة على الصعيد الوطني، بما في ذلك المجتمعات المحلية التي يمكن أيضاً مدها بأسباب القوة للمشاركة في هذه العملية. ومن الضروري أن يعمل الصندوق على تدعيم هذا البرنامج، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، إلى جانب زيادة مبالغ المنح المقدمة. وينبغي أن تنظر البلدان أيضاً في زيادة مخصصات برنامج المنح الصغيرة من خلال أنظمتها الخاصة بالتخصيص الشفاف للموارد. وأخيراً، يمكن أن تفيد الخبرات المستقاة من برنامج المنح الصغيرة في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية على وضع مشروعات أكبر حجماً والمشاركة في تنفيذها.

التوازن بين أولويات صندوق البيئة العالمية

13. وجهت عدة بلدان انتقادات إلى الاهتمام المتزايد الذي يوليه الصندوق لتمويل أنشطة تخفيف الآثار والمخاطر على حساب جهود التأقلم والتكيف، مما يشير ضمناً إلى أن نقص هذا التوازن يعود إلى اهتمامات مدفوعة باعتبارات خاصة بالمانحين، وحقبة أن الصندوق يركز بصورة رئيسية فقط على تحقيق المنافع البيئية العالمية.

الهيئات التابعة لصندوق البيئة العالمية

14. دعا المشاركون إلى رفع مستوى التنسيق بين الهيئات التابعة للصندوق نظراً لوجود اختلافات كبيرة في الإجراءات التي تتبعها هذه الهيئات بشأن مشروعات الصندوق. علماً بأن الارتباك يكون أكثر وضوحاً في المشروعات التي تشترك فيها أكثر من هيئة — مما يؤدي في أغلب الحالات إلى صعوبة معرفة على عاتق من تقع المسؤولية. وشعر بعض المشاركين بالحاجة إلى تشجيع الهيئات على الاطلاع بتنفيذ مشروعات في البلدان النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً، فيما شعر آخرون بأن الرسم الذي تنقضاه الهيئة المعنية بالتنفيذ بواقع 10 في المائة يعتبر كبيراً وباهظاً.

الوصول المباشر

15. أقرت بعض البلدان بأن إتاحة الوصول المباشر هي خطوة جيدة نحو زيادة كفاءة العمليات. ولكن يجب أن يكون تنفيذ هذا الوصول المباشر مستنداً إلى مراعاة الظروف الخاصة بالبلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة. وأكد العديد من البلدان أهمية الحاجة إلى تعزيز دور الكيانات الوطنية في تحديد الأولويات، ووضع أفكار المشروعات، وتنفيذها. وأشارت بعض البلدان الأخرى إلى وجود عدة منظمات وطنية يمكنها الوفاء بالمعايير الائتمانية (المالية والتعاقدية) للصندوق. وفيما يتم الترحيب بأية هيئات إضافية محتملة، بما فيها الكيانات القطرية، من الضروري تحقيق التوازن بين التعقيدات والتكاليف.

دورة المشروع

16. شعر المشاركون أن إجراءات الحصول على موارد من الصندوق تعتبر بالغة التعقيد. وعلى الرغم من إقرار المشاركين باختصار دورة المشروع، فإنهم شعروا أن ثمة مجالاً لزيادة تبسيطها وشفافيتها. كما رأوا أن تحقيق كفاءة عمليات الصندوق يقتضي ضبط الشروط المالية والتعاقدية الأساسية والمتطلبات الخاصة بإعداد ورفع التقارير وفقاً لحجم استثمارات الصندوق والمخاطر المرتبطة بذلك. وهناك حاجة إلى إيلاء الاهتمام بصفة خاصة بتبسيط دورة المشروع وتحقيق سلاستها فيما يتعلق بالمشروعات المتوسطة الحجم.

إبراز دور صندوق البيئة العالمية

17. شعر الكثير من المشاركين أنه على الرغم من مساندة الصندوق للمبادرات المهمة المعنية بالبيئة، إلا أن مساهماته لا تنال ما تستحقه من الاعتراف والتقدير نتيجة لعدم حضوره وتواجهه على الصعيد الوطني، ورأى هؤلاء أنه يجب أن تكون للصندوق شخصيته المميزة على المستوى الوطني لزيادة تعزيز حضوره وبصمة مشروعاته بصورة مشهودة وملموسة.